

القضية عدد 44

تاريخ الجلسة 2002/1/15

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار الآتي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عـ81215ـد المقدمة إلى محكمة الإستئناف بتونس في 17 فيفري 2001 من المكلف العام بتراعات الدولة في حق وزارة البيئة والتهيئة الترابية ضدّ الحبيب بن عمّار اليوسفي في حقّ ابنه القاصر معاذ ، نائبه الأستاذ عبد الستار اليوسفي المحامي بتونس طعنا في الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس تحت عـ11647ـد بتاريخ 3 ماي 2000 .

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة الإستئناف بتونس بتاريخ 20 جوان 2001 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المؤرخ في 4 ديسمبر 2001 والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر والذي ضمنه ملحوظاته بشأنها .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف ،

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص .

وبعد المداولة بحجرة الشوري صرح بما يلي :

حيث إقتضت الفقرة الأولى من الفصل 7 من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص أنه " يمكن للمكلف العام بزاعات الدولة وللجماعات المحلية وللمنشآت العمومية ، في القضية التي يكونون فيها طرفا ، أن يدفعوا في مذكرة مستقلة ومعلة بعدم إختصاص إحدى المحاكم العدلية للنظر في هذه القضية إستنادا إلى رجوع النظر فيها إلى المحكمة الإدارية " .

وحيث إقتضت أحكام الفقرة الثانية من الفصل المويا إليه أن " تقدّم المذكرة بعد إطلاع الأطراف الأخرى عليها ولا تقبل بعد حجز القضية للمفاوضة " .

وحيث لم يثبت بمراجعة أوراق الملف أن المذكرة المستقلة والمحررة من المكلف العام بزاعات الدولة في 19 أفريل 2001 والذي طلب بمقتضاها إيقاف النظر في القضية وإحالة الملف على مجلس التنازع للبت في الاختصاص ، عرضت على الطرف المستأنف عليه للإطلاع عليها مثلما تقتضي ذلك أحكام الفقرة الثانية من الفصل 7 المذكور مما يجعل هذه الإحالة حرية بعدم القبول .

ولهذه الأسباب :

قرّر المجلس عدم قبول الإحالة .

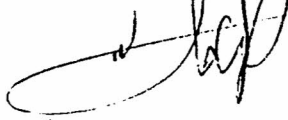
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 15 جانفي 2002 عن مجلس تنازع
الإختصاص المتركب من رئيسه السيد الطيب اللومي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية
وعضوية المستشارين السادة رؤوف المراكشي ومحمد النفيسي والتيجاني عبيد
ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاءب الله ، وبحضور كاتبة الجلسة
السيدة صباح فرحات إسماعيل .

وحرر في تاريخه

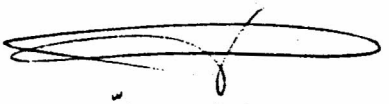
كاتبة الجلسة


صباح فرحات إسماعيل

العضو المقرر


محمد فوزي بن حماد

الرئيس


السيد الطيب اللومي